تقديم البنوك التقليدية للمنتجات المصرفية الإسلامية وواقع تطبيقها في الجزائر

Traditional banks provide Islamic banking products and the reality of their application in Algeria

نصيرة بن السيلت[1]، عبد الرحمان القري[2]

Nassira ben silet[1], Abderrahmane elguerri [2]

[1]جامعة محمد بوضياف المسيلة، nassira.bensilet@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة، abderrahmane.elguerri@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 03 /2021/05 تاريخ القبول: 25 /2021/06 تاريخ النشر: 30 /2021/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح عملية تبني البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال فتحها لشبابيك تقوم بتقديم أنشطة ومنتجات مصرفية إسلامية والتي لها خصائص وشروط تميزها عن نظيرتها التقليدية.

ويسعى النظام المصرفي الجزائري لمواكبة النجاح الذي تحققه الصيرفة الإسلامية؛ وذلك من خلال النظام 02-20 الذي يوضح عملية فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية.

كلمات مفتاحية: البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية، النوافذ المصرفية الإسلامية، منتجات مصرفية إسلامية.

تصنيفات JEL : G21، G29.

Abstract:

This study aims to clarify the process of adopting traditional banks for Islamic banking, by opening windows that offer Islamic banking activities and products that have characteristics and conditions that distinguish them from their traditional counterparts.

The Algerian banking system strives to keep pace with the success of Islamic banking. This is through the system 02-20, which clarifies the process of opening Islamic windows in public banks.

Keywords: Conventional banks; Islamic banks; Islamic banking windows; Islamic banking products.

JEL Classification Codes: G21, G29**.**

Résumé: Cette étude vise à clarifier le processus d'adoption des banques traditionnelles pour la banque islamique, en ouvrant des fenêtres offrant des activités bancaires islamiques et des produits qui ont des caractéristiques et des conditions qui les distinguent de leurs homologues traditionnels.

Le système bancaire algérien s'efforce de suivre le rythme du succès de la banque islamique. C'est à travers le système 02-20, qui clarifie le processus d'ouverture des fenêtres islamiques dans les banques publiques.

Mots-clés: Banques conventionnelles; banques islamiques; guichets bancaires islamiques; produits bancaires islamiques.

Codes de classification de Jel: G21, G29**.**

المؤلف المرسل: نصيرة بن السيلت، **الإيميل: nassira.bensilet@univ-msila.dz**

1. مقدمة:

شهدت سنوات الستينات من القرن العشرين انتشارا واسعا للصيرفة الإسلامية والعمل المصرفي الإسلامي في أنحاء العالم، والجدير بالذكر أن المصارف الإسلامية تمكنت من بناء مؤسساتها وتثبيت دعائمها وارتياد مختلف أفاق العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تمكنت هذه الأخيرة من تجنب تبعيات الأزمات المالية العالمية؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة ظهور بنوك إسلامية جديدة وكذا رغبة البنوك التقليدية في العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من أجل تنويع المنتجات المصرفية بالإضافة إلى جذب موارد مالية أخرى ممن لا يرغبون في التعامل بالربا، حيث تقوم البنوك التقليدية بتقديم المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بعدة أشكال فمنها من يتحول كليا إلى بنك إسلامي، ومنها من يقوم بفتح فروع أو نوافذ إسلامية تقدم هذه المنتجات.

والجزائر كغيرها من البلدان الإسلامية والأجنبية تسعى جاهدة في السنوات الأخيرة لخوض تجربة تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال شبابيك للصيرفة الإسلامية.

الإشكالية:

تتزايد المطالب بضرورة توسيع النشاط البنكي الإسلامي في الجزائر؛ للاستفادة قدر الإمكان من خدماتها في عمليات الادخار والقروض وتمويل المشاريع، ومن هنا وبناءا على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع تقديم البنوك التقليدية الجزائرية للمنتجات المصرفية الإسلامية؟**

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية العامة لدراستنا اعتمدنا الفرضيتين التاليتين:

- إن فتح الشبابيك أو النوافذ المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية يساهم في توسيع العمل المصرفي الإسلامي كخطوة أولى؛
- إن نجاح النافذة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر يعمل على تعزيز فكرة تبني العمل المصرفي الإسلامي في البنوك التقليدية الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على عملية تبني المؤسسات المصرفيّة التقليديّة للعمل المصرفي الإسلامي، بعد الإقبال الدولي الكبير على التعامل بها، وذلك من خلال التواجد في أسواقه وبأشكال متعددة، وحرص البنوك التقليدية على منافسة البنوك الإسلاميّة في جذب الودائع، واكتساب قاعدة أكبر من العملاء، ويأتي هذا من خلال تقديم العمل المصرفي في نوافذ إسلامية داخل البنك.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالآتي:

- توضيح نشأة العمل المصرفي الإسلامي وكذا التعريف بالبنوك الإسلامية؛
- التعرف على مفهوم النوافذ المصرفية الإسلامية، والأسباب والدوافع لإنشائها؛
- التعريف بأهم المنتجات المصرفية الإسلامية؛
- معرفة المتطلبات اللازمة في فتح البنوك التقليدية الجزائرية للنوافذ (الشبابيك) الإسلامية.

الدراسات السابقة:

- دراسة (فاطمة محمد أرشيد الشناق، 2011)، النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية: تقدير اقتصادي إسلامي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم النوافذ الإسلامية ودوافعها، بالإضافة إلى بيان الحكم الشرعي المتعلق بها، والتعرف على نتائجها المالية والاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن الدافع الرئيسي لفتح النوافذ الإسلامية تحقيق الأرباح

وزيادة حصتها السوقية، كما توصلت إلى جواز فتح النوافذ الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية بشرط الالتزام بالضوابط الشرعية وجواز التعامل معها في حالات معينة، بالإضافة إلى أن النوافذ الإسلامية أثرت على زيادة ربحية المصارف التقليدية التابعة لها، وزيادة عدد عملائها، وجذب المزيد من ودائعهم.

- دراسة (يزن خلف سالم العطيات، 2007)، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛ مع دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن، أطروحة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم التحول، ودوافعه، ومصادره، وأنواعه، وأهم المتطلبات والعقبات التي تواجه تنفيذه، بالإضافة إلى بيان الحكم الشرعي المتعلق بموضوع التحول، وأهم المسائل الفقهية الناجمة عنه، كما هدفت إلى التعرف إلى أبرز العوامل والمتغيرات التي قد تؤثر في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- دراسة (مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، 2006)، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر.

وجاءت أهميتها في دراسة ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية لتصل إلى تفسير علمي لتقييم هذه الظاهرة وللتعرف على أسباب النمو السريع لها ومداخل التحول التي تم استخدامها، والتعرف على إيجابياتها وسلبياتها، لتسهم نتائج الدراسة في تعظيم الإيجابيات وتصويب السلبيات أو التقليل من آثارها.

2. مدخل للعمل المصرفي الإسلامي:

1.2 نشأة العمل المصرفي الإسلامي:

لقد عرف العالم الإسلامي حركة تحرر وصحوة إسلامية أسفرت على حتمية البديل الإسلامي للمؤسسات الموروثة على العالم الغربي والقائمة على التنمية الاقتصادية، ومن بين هذه المؤسسات البنوك التي ظلت تتعامل بالربا المنهي عنه في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، الأمر الذي دفع بالكثير من أصحاب الأموال والتجار للامتناع عن التعامل مع هذه المؤسسات إلا عند الضرورة الملحة، والملاحظ أن المتعاملين مع البنوك عادة ما يرفضون تقاضي الزيادة الناجمة من ودائعهم تحريا الوقوع في الربا. (قادري و آخرون، 2014، صفحة 15)

يعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي إلي عام 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة (الوادي و سمحان، 2012، صفحة 42)، وفي عام 1950 بدأ التفكير لإنشاء بنك إسلامي في منطقة ريفية في باكستان، وإن لم يكن لها أثر باق الآن؛ حيث تم إنشاء تجربة صغيرة لبنك خال من الفوائد من طرف بعض المزارعين الذين كانوا مستعدين أن يودعوا أموالا دون تقاضي أي فوائد عليها، وكانت هذه الأموال تعط لمزارعين آخرين فقراء لتحسين زراعتهم دون تحمل أي فائدة عل القروض، وبمجرد انتهاء تجربة باكستان حتى بدأت تجربة جديدة في مصر. (بوعيطة، 2018، صفحة 247)

حيث أن الصيرفة الإسلامية في شكلها المعاصر ليست إلا إحياءا وتجديدا لجانب من جوانب النظام الاقتصادي الإسلامي الذي نشأ مع الدولة الإسلامية منذ أيامها الأولى، والذي هو جزء لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية ذاتها. ومن ثم فالصيرفة الإسلامية ليست ظاهرة حديثة كما يعتقد الكثيرون خاصة في العالم الغربي، وإنما هي نظام عقيدي ومنظومة حياة لها جذورها في التاريخ وفي النفوس على حد سواء (المرطان، 2005، صفحة 7)

ولأن لكل شيء سبب يحدثه، فقد ارتبطت عملية إحياء النظم المصرفي الإسلامي، بظاهرتين مميزتين إحداهما في بداية الصحوة الإسلامية المعاصرة في أعقاب حصول الكثير من الدول العربية والإسلامية على استقلالها السياسي منذ الخمسينيات من القرن الماضي، بينما تمثلت الثانية في ظاهرة الطفرة النفطية خلال عقد السبعينيات وما صاحبها من

انتعاش اقتصادي، مع تعاظم الثروات لدى الأفراد والمؤسسات في المنطقة. ومن خلال الظاهرتين برزت الرغبة والحاجة إلى إحياء ثقافتنا وتراثنا الإسلامي، فتتابعت الخطوات من الإحياء النظري للنظام الاقتصادي الإسلامي إلى التطبيق العملي لهذا النظام متمثلا في نظامه المصرفي اللاربوي في المقام الأول. (محيرق، 2017، الصفحات 56-57)

3.2. مفهوم البنوك الإسلامية:

قبل الحديث والغوص في خصائص العمل المصرفي الإسلامي وجب التعرف على مفهوم البنوك الإسلامية، باعتبارها أساس نشأة العمل المصرفي الإسلامي، وقد تعددت التعاريف والمفاهيم نذكر منها:

– عرفت على أنها: "مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع". (مبارك و يونس، 1996، صفحة 173)

– جاء تعريف لها بأنها: "مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل التعاليم الإسلامية، فهو بنك صاحب رسالة وليس مجرد تاجر؛ بنك يبحث عن المشروعات الأكثر نفعا وليس مجرد الأكثر ربحا؛ البنك الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي وإنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية أي أنه غيرة على دين الله". (سلطان، و آخرون، 1989، صفحة 153)

– كثير ما هو منتشر تعريف للبنك الإسلامي على أنه: "مؤسسة بنكية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو عطاءاً؛ فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم، وحينما يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقرض ولا يداين أحداً مع اشتراط الفائدة، وإنما يقوم بتمويل للنشاط على أساس المشاركة فيما يتحقق من ربح، فإذا تحققت خسارة فإنه يتحملها مع أصحاب النشاط الذين قام بتمويلهم". (العزعزي، 2012، صفحة 11)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف للبنك الإسلامي على أنه مؤسسة مالية إسلامية تقوم بدور الوسيط المالي، حيث تقدم منتجات بنكية وكذا القيام بالخدمات والأنشطة البنكية الأخرى والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا بهدف تحقيق كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

4.2. خصائص العمل المصرفي الإسلامي:

من خلال القاعدة الرئيسية التي يرتكز عليها العمل البنكي الإسلامي وهي الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص والمتمثلة في التالي:

- عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، وهي الخاصية الأساسية في العمل المصرفي الإسلامي، وهذا راجع لاعتبار الفائدة أصل الربا الذي أجمع العلماء على تحريمه، أي لا يتعامل بالفائدة سواء كانت ظاهرة أو مخفية، ثابتة أو متحركة؛
- الالتزام في معاملاته بالحلال والابتعاد عن المجالات المحرمة والمشكوك فيها، ذلك أنه يستمد مشروعيته من الفكر الإسلامي الذي يجسده، ويخضع نشاطه لضوابط النشاط في الاقتصاد الإسلامي، والتقيد بأخلاقياته وآدابه في هذه المعاملات.؛
- تحقيق الأرباح بتوظيف الأموال عن طريق الاستثمار بالمشاركة، بمعنى مساهمة المصرف الإسلامي في رأس المال المشروع الإنتاجي ويصبح البنك شريكا في ملكية المشروع وفي إدارته والإشراف عليه، وبالتالي يكون شريكا في الربح والخسارة ويتم ذلك بالنسبة التي يتفق عليها الشركاء؛ (ططوش، 2015، صفحة 6)
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية حيث أن العمل المصرفي الإسلامي يجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في آن واحد، و يعتبر الجانب الاجتماعي أساس لا نحصل على تنمية اقتصادية إلا بمراعاته، وهو بذلك يغطي

الجانبين، ولا يفعل كما تفعل البنوك التقليدية، حيث تركز على المشروعات ذات الأرباح الكبيرة، دون النظر لأي اعتبار يخص التنمية الاجتماعية؛

- اعتبار النقود وسيلة للتبادل وكذا مخزنا للقيم وأداة للوفاء، وأنها ليست سلعة وليس لها قيمة زمنية إلا من خلال ارتباطها بالمعاملات في السلع والخدمات والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3. النوافذ والشبابيك المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية:

تعمل البنوك التقليدية على تقديم العمل المصرفي الإسلامي كخطوة أولى للتحول للصيرفة الإسلامية، حيث تقدم هذه المنتجات عبر قنوات تسمى بالنوافذ أو الشبابيك المصرفية الإسلامية.

1.3 تعريف النوافذ المصرفية الإسلامية:

تعددت التعاريف والمفاهيم حول النوافذ أو الشبابيك المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية ونذكر منها:

– يقصد بالنوافذ الإسلاميّة قيام المصارف التقليديّة بتخصيص جزء أو حيز في مقارها الرئيسية أو في فروعها التقليديّة، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلاميّة دون غيرها، هدفها تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحول إلى التعامل مع المصارف الإسلاميّة، وتكون تلك النوافذ متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها. (جعفر هني، 2017، صفحة 93)

– كما يعرفها البعض على أنها تلك الوحدات التنظيمية التي تديرها البنوك التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات الإسلامية، كما يطلق على النوافذ الإسلامية ظاهرة النظام المزدوج في النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية. (الشريف، 2005)

ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للنوافذ أو الشبابيك المصرفية الإسلامية على أنها وحدات في البنوك التقليدية؛ تقدم وتمارس العمليات المصرفية الإسلامية، مع إلزامية خضوعها لرقابة هيئة شرعية مختصة.

هناك بعض المصارف قامت بفتح نوافذ إسلامية، ووحدات إسلامية في فروعها التقليدية أو في مقراتها الرئيسية، وتأسيس صناديق استثمارية متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية، ومن الأمثلة نذكر: (المرطان، 2005، صفحة 6)

- البنك السعودي البريطاني **HSBC** الذي أنشأ فرع يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية في دبي بتاريخ 01 يوليو1978 لتقديم خدمات الاستثمار والتمويل المصرفي الإسلامي؛
- مصرف **Citi Bank** الذي أسس وحدة تمويل إسلامية متخصصة عام 1980 قبل أن يفتح فرعاً إسلامياً برأسمال مستقل في دولة البحرين عام 1996؛
- مصرف "**ANZ** "البريطاني الذي أنشأ صندوق استثماري إسلامي في مدينة "جرنسي" عام 1996 باسم صندوق المضاربة الدولية الأول المحدود؛
- البنك الإسلامي البريطاني وتم تأسيسه كأول مصرف إسلامي في بريطانيا بمدينة برمنجهام عام 2004، حيث امتلك المساهمون الخليجيون وعددهم 12 مساهم الحصة الكبرى؛
- البنك السعودي الأمريكي باسم مجموعة سامبا المالية الذي تأسس في منتصف السبعينيات في المملكة العربية السعودية وأنشأ وحدة مستقلة للتمويل الإسلامي؛
- بنك الكويت المتحد **UBK** الذي أنشأ وحدة متخصصة للاستثمار الإسلامي عام 1991؛
- البنك العربي الوطني في المملكة العربية السعودية.

2.3. أسباب ودوافع نشأة النوافذ الإسلامية:

لقد تعددت واختلفت الأسباب التي دعت العديد من البنوك التقليدية لفتح نوافذ وشبابيك تتخصص في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية, وهذه الأسباب وإن اختلفت من بنك لآخر, إلا أنه بشكل عام يمكن حصر أهمها

فيما يلي: (حافظ، 1998، صفحة 39)

- رغبة البنوك التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب واستقطاب المزيد من رؤوس الأموال والمدخرات للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال؛
- تلبية الطلب الكبير والمتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية, حيث أن فئة كبيرة من الأفراد والمتعاملين في كثير من المجتمعات الإسلامية ترفض التعامل مع البنوك الربوية؛
- إيجاد حلول دون اللجوء إلى إنشاء المزيد من البنوك الإسلامية؛
- المحافظة على زبائن البنك من النزوح إلى البنوك الإسلامية؛
- حب المنافسة والتقليد ورغبة بحضور اسم البنك في هذا الميدان الجديد.

بالإضافة إلى الأسباب السابقة هناك دوافع لفتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية يمكن حصرها في التالي: (معارفي و مفتاح، 2014، صفحة 268)

دوافع عقائدية :

تنطلق البنوك الإسلامية من أساس عقائدي يختلف عن البنوك التقليدية بحيث ترتكز عل مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال هو لله سبحانه وتعال وللإنسان بالوكالة، وهو مؤمن بالله وملائكته وكتبه واليوم الآخر، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزءا من الإيمان وترك الربا والتخلص منه.

دوافع شرعية :

تعتبر قضية الفوائد كعامل ديني هي الدافع المباشر في تنمية الوعي الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية وغير الإسلامية، وتحول الأعمال المصرفية من الربوية إلى الإسلامية بما يتوافق والشريعة الإسلامية، ومثال ذلك تحويل النظام المصرفي في السودان بأكمله إلى النظام الإسلامي.

دوافع اقتصادية:

إضافة إلى الدوافع العقائدية والشرعية لتأسيس البنوك التقليدية للنوافذ الإسلامية هناك دوافع أخرى اقتصادية تتمثل في النقاط التالية :

- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية، ورأسمال الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية؛
- انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصة وأن العمل المصرفي الإسلامي يمثل مصدرا لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي؛
- ضعف تدخل البنوك التقليدية في السوق المصرفية وعجزها عن مواجهة منافسة البنوك الأخرى، وتحول العديد من العملاء عنها نحو البنوك الإسلامية.

3.3. الأنشطة التي تقوم بها النوافذ الإسلامية:

تمارس النوافذ الإسلامية مختلف الأنشطة المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، إذ يقوم البنك التقليدي في معظم الأحيان بتعيين أحد العلماء الذين لديهم اهتمام أو خبرة في مجال العمل المصرفي الإسلامي والعمل كمراقب شرعي على أعمال النوافذ الإسلامية، وقد تقوم بعض البنوك بتعيين هيئة رقابة شرعية تقع على مسؤوليتها المراقبة والتأكد من شرعية الأنشطة التي تمارسها تلك النوافذ وتنفيذها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويمكن تقسيم الأنشطة التي تمارسها الفروع الإسلامية على النحو التالي: (الشريف، 2005، صفحة 15)

خدمات مصرفية عامة:

وتشمل هذه الخدمات جميع الخدمات المصرفية الخالية من الفائدة الربوية عادة، كفتح الحسابات الجارية وتسديد

فواتير المرافق العامة، وإصدار الشيكات وأوامر الدفع والحوالات المحلية والدولية والاعتمادات المستندية وصناديق الأمانات والخدمات المصرفية الالكترونية والقيام بأعمال الصرافة وغير ذلك.

الاستثمارات الإسلامية:

لا تخرج الاستثمارات الإسلامية التي تقوم بها النوافذ الإسلامية بشكل عام عن صيغ الاستثمار المعروفة لدى المصارف الإسلامية، حيث اعتمدت تلك الفروع على صيغ وأساليب الاستثمار الإسلامية المطبقة في المصارف الإسلامية كمنطلق لها في هذا المجال، ومن أهم تلك الصيغ التي استخدمتها الفروع الإسلامية في نشاطها الاستثماري المرابحة والمضاربة والمشاركة والاستصناع والإجارة والسلم والمتاجرة في صناديق الاستثمار الإسلامية والاكتتاب في أسهم الشركات المساهمة وغير ذلك.

التمويل الشخصي الإسلامي:

تقوم بعض الفروع الإسلامية بتقديم بعض المنتجات أو الأدوات والصيغ التي صممت لتوفير التمويل للمستهلكين وفقاً للضوابط الشرعية، وتعتمد هذه المنتجات أو الصيغ بشكل عام على أسلوب المرابحة الشخصية وهو أسلوب يوفر للعملاء شراء واقتناع السلع الشخصية بالتقسيط كالمستلزمات المنزلية والسيارات وغير ذلك, حيث يقوم الفرع الإسلامي بشراء السلعة التي يرغب فيها العميل ثم يبيعها له بالتقسيط وعلى أسس خالية من الفائدة الربوية.

4.3. متطلبات نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

إن نجاح العمل المصرفي الإسلامي يتوقف على مدى التقيد بتطبيق المبادئ الرئيسية التالية : (المرطان، 2005)

- **التخطيط العلمي الجيد:**

مما لا شك فيه أن نجاح أي عمل مصرفي أو غير مصرفي، يتوقف في الدرجة الأولى على مدى التخطيط له بطريقة علمية سليمة، ويزداد هذا الاعتبار أهمية في حالة ما إذا كان الربح هو معيار النجاح فيه، كما هو الحال عند ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال مصرف تقليدي قام في الأساس على هدف تحقيق أرباح تجارية، فتحقيق الربح في مثل هذه الحالات سيكون بمثابة شرط ضروري لاستمرار هذه المصارف التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

- **الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:**

لعل الالتزام الشرعي التام بسلامة التطبيق يعتبر أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي وضمانا لاستمراره، وتشير المعلومات إلى حقيقة تقيد معظم المصارف التقليدية الكبيرة التي أقدمت على فتح نوافذ إسلامية بالالتزام الشرعي في تقديمها للخدمات والمنتجات الإسلامية، فقامت بتعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية أسند إليها مسؤولية الإفتاء والتثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها من حيث تصميم المنتجات وأسلوب تقديمها وصياغة عقودها والإعلان عنها والترويج لها، ولقد ظهر هذا التوجه أكثر وضوحا في المصارف الكبيرة التي سعت جاهدة إلى إظهار مصداقيتها في التطبيق.

- **التحضير الجيد للموارد البشرية:**

وجود العنصر البشري المناسب، جنبا إلى جنب مع التقنية المتطورة، يعتبر أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل كان، والعمل المصرفي الإسلامي ليس استثناءا من ذلك.

- **تطوير التنظيم والسياسات المنتهجة:**

نظرا للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضى تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته، وهو الأمر الذي لا يقل ضرورة عن غيره من الأمور سواءً كان ذلك من الناحية الشرعية أو من ناحية تحليل البيانات وقياس الأداء ضمانا لإنجاح العمل المصرفي الإسلامي.

4. المنتجات المصرفية الإسلامية:

تستخدم البنوك الإسلامية في تمويلها للمشاريع صيغ وأساليب مصرفية إسلامية عديدة، منها القائمة على المديونية وأخرى على الملكية.

1.4. صيغ التمويل القائمة على الملكية :

- **المشاركة:**

تعتبر المشاركة من أفضل أساليب التمويل التي تقوم بها البنوك الإسلامية، حيث يقوم فيه العميل بالمشاركة بنسبة في رأس المال، والأمر الأساسي فيها أن العميل يقوم كذلك بالمشاركة بعمله وخبرته، أما النسبة المتبقية من رأس المال فيساهم بها البنك. ويتم توزيع الأرباح في حالة تحققها بين العمل ورأس المال على أساس: (قادري و آخرون، 2014، صفحة 39)

- أن حصة الشريك كعائد عمل تمثل نسبة من صافي الربح المحقق؛
- أن يوزع الباقي بين المصرف والشريك بنسبة ما ساهم به كل منهما في رأس المال، في حين يتم توزيع الخسارة في حالة تحققها بين المصرف والشريك بنسبة ما ساهم به كل منهما برأس المال

- **المضاربة:**

هي عقد اتفاق بيم طرفين يشارك أحدهما فيه بماله ويشارك الأخر بجهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال، وفي حالة الربح يتم تقسيمه وفق نسب متفق عليها مسبقا، وفي حالة الخسارة فيتحمل صاحب رأس المال وحده ولا يتحمل المضارب شيئا مقابل ضياع جهده وعمله. (عوماري، 2018، صفحة 434)

2.4. صيغ التمويل القائمة على المديونية :

- **المرابحة:**

تعرف المرابحة بأنها عقد يلتزم البنك من خلاله بتنفيذ طلب العميل بشراء سلعة في مقابل التزام العميل بتنفيذ وعده للبنك بشراء السلعة التي طلبها من البنك بسعر التكلفة متمثلة في ثمن الشراء، مصاريف الجمركة مع مصاريف النقل وغيرها مضافا إليه زيادة معلومة للعميل والتي تمثل هامش الربح. والمرابحة نوعان: (عوماري، 2018، صفحة 441)

- مرابحة عادية: يقوم البنك بشراء السلعة دون الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم بيعها بثمن يزيد على ثمن الشراء مع إبراز الفرق.
- مرابحة للآمر بالشراء: يقوم البنك بشراء السلعة بناء على وعد بالشراء من العميل مع الاتفاق على مواصفات معينة ثم يعيد بيعها بهامش ربح ثابت مسبقا وفق البيع بالتقسيط.

- **التأجير التمويلي:**

ومعناه أن يستأجر شخصا شيئا معينا، لا يستطيع الحصول عليه، أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، ويكون ذلك نظير أجر معلوم يقدمه لصاحب الشيء. (بوجلال، 1990، صفحة 45)

- **السَلم:**

عقد يتم بموجبه دفع ثمن سلعة معينة في الحال على أن يتم استلام السلعة لاحقا أي بموعد معين ومن ثم فإن الثمن يدفع عاجلا والسلعة آجلا أو هو بيع موصوف في الذمة ببدل يتم دفعه فورا ويعتبر من صيغ التمويل قصيرة الأجل ومن شروطه أن يكون رأس المال معلوماً. (الغبشاوي، 2018، صفحة 8).

3.4. منتجات أخرى:

وهي خدمات تقدمها البنوك التجارية وأصبحت البنوك الإسلامية تتعامل بها لعدم وجود شبهة فيها(الربا) أو عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية وهي: (سليمان، 2006، صفحة 2)

- الحسابات الجارية؛

- تحصيل الأوراق التجارية؛
- التحويلات الداخلية والخارجية؛
- بيع وشراء العملات الأجنبية والمعادن الثمينة؛
- تأجير الخزائن الحديدية؛
- فتح الاعتمادات المستندية؛
- تقديم الاستشارات ودراسة الجدوى الاقتصادية.

5. واقع العمل المصرفي الإسلامي في البنوك التقليدية في الجزائر:

عرف النظام المصرفي الجزائري إصلاحاً شاملاً مع بداية التسعينات، حيث تمت المصادقة على القانون المتعلق بالنقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في: 1990/04/14، والذي يُعتبر من أهم النصوص التشريعية للنظام المصرفي في تاريخ الجزائر.

لقد أدخل قانون النقد والقرض تعديلات هامة في هيكل النظام البنكي الجزائري، سواء فيما يتعلق بهيكل البنك المركزي والسلطة النقدية، أو فيما يتعلق بهيكل البنوك، ولأول مرة منذ قرارات التأميم، تمّ السماح للبنوك الأجنبية بأن تُقيم أعمالاً لها في الجزائر، كما تمّ أيضاً وبموجب نفس الأحكام السماح بإنشاء بنوك خاصة. (جعفر هني، 2017، صفحة 102)

1.5. لمحة عن البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر:

بناءا على الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض رقم 90-10، جاء اعتماد بنكين إسلاميين في الجزائر وهما بنك البركة ومصرف السلام، وأصبحا جزءا من النظام المصرفي الجزائري.

- **بنك البركة الجزائري:**

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص), تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج, و بدأ بمزاولة نشاطا ته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر1991، أما في ما يخص المساهمين, فهما بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر) و مجموعة البركة المصرفية (البحرين)، حيث أن هذه الأخيرة مرخّصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي، وتعتبر البركة من روّاد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدّم خدماتها المصرفيّة المميّزة إلى حوالي مليار شخص في الدّول التي تعمل فيها، وتقدّم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفيّة والماليّة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السّمحاء في مجالات مصرفيّة التّجزئة، والتّجارة، والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة. (بنك البركة الجزائري، 2020)

في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003, فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، و ذلك موافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

- **مصرف السلام:**

مصرف السلام - الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. إن مصرف السلام - الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، و المتعاملين، والمستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد. (مصرف السلام-الجزائر)

2.5. فتح البنوك التجارية للنوافذ والشبابيك الإسلامية في الجزائر:

على الرغم من تطور الأنشطة المصرفية من حيث الودائع والقروض والخدمات المصرفية وعدد الوكالات والحسابات، وكذا مكونات النظام البنكي الجزائري التي بلغت (28) ثمانية وعشرين بنكا ومؤسسة مالية، إلا أن الوساطة المالية لا تزال

منخفضة نسبيا بالنظر إلى مدى توسع النشاطات الاقتصادية في القطاع الحقيقي، كقطاع الخدمات، الفلاحة، الصناعة وقطاع السكن والأشغال العمومية من جهة، ومن جهة أخرى ننظر إلى التحديات الناجمة عن الشمول المالي لتعبئة الادخار المتاح أمام الاستثمار والنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من الادخار الوطني هي في شكل نقود ورقية متداولة خارج القطاع المصرفي، واستقطاب جزء من هذه الموارد من طرف البنوك، يساهم في زيادة موارد البنوك. ومع ضعف الموارد البنكية التقليدية، وجب تنويع وتكييف منتجات الادخار والتمويل تلبية لاحتياجات الأعوان الاقتصاديين للنهوض بالاقتصاد الوطني. (بنك الجزائر، 2018)

ومن هنا توجب على بنك الجزائر إعداد مشروع نظام الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية والمتمثل في النظام رقم 20-02 والمؤرخ في 2020/03/15 والذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وأهم ما جاء به هذا النظام كالتالي: (الجريدة الرسمية، 2020)

- **التعريف بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية:**

جاء في مفهوم هذا النظام، أنه تعد العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية: "كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد", والمحددة في إطار المواد 66 و69 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

وقد حددت المنتجات الإسلامية في المادة (4) من هذا النظام بـ (08) صيغ, حيث تخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات التالية: المرابحة, المشاركة, المضاربة, الإجارة, السلم, الاستصناع, حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار.

وتقدم هذه المنتجات في شباك الصيرفة الإسلامية والذي تم تعريفه في المادة (17) من نفس النظام على أنه: هيكل ضمن البنك أو مؤسسة مالية مكلف حصرا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية.

- **الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية:**

من أجل تسويق أي منتوج جديد، سواء تعلق الأمر بالادخار أو الإقراض، فإن البنوك ملزمة بالحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر، ومنه على البنوك أو المؤسسات المالية المعتمدة والراغبة في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، طلب الترخيص المسبق من بنك الجزائر مدعما بالعناصر والمعلومات الواردة في المادة (3) من النظام السابق الذكر، وهي كالآتي:

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛
- تقديم بطاقة وصفية للمنتوج؛
- رأي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية؛
- الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية.

- **شروط ممارسة البنوك للصيرفة الإسلامية:**

بعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر, فإن المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة, يجب عليها حسب ما جاء في المواد (17-20) الآتي:

- يجب أن يكون شباك الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية؛
- تنظيم ومستخدمين مخصصين حصرا لشباك الصيرفة الإسلامية؛
- الفصل المحاسبي بين شباك الصيرفة الإسلامية والأنشطة الأخرى للبنك من خلال استقلالية حسابات الزبائن؛
- يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المرخص لها بتسويق هذه المنتجات إعلام زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم؛

- إعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم؛
- يحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن شباك المالية الإسلامية، ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بها المصرف.

3.5. تقديم البنك الوطني الجزائري للصيرفة الإسلامية:

- **لمحة عن البنك الوطني الجزائري:**

البنك الوطني الجزائري هو أول بنك تجاري وطني، أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي. وفي سنة 1982 تم إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص هو "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي. (البنك الوطني الجزائري، 2020)

وفي سنة 1990 وحسب القانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي. وفي سنة 1995 أصبح البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995. (البنك الوطني الجزائري، 2020)

- **شباك الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري:**

بتاريخ 30 جويلية 2020 تحصل البنك الوطني الجزائري على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، حيث يطرح البنك مجموعة ثرية من صيغ الادخار والتمويل، الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. وبنهاية شهر سبتمبر 2020 تم اعتماد العمل ضمن الشبابيك الإسلامية على مستوى 50 وكالة تابعة للبنك، تغطي بذلك 39 ولاية. (البنك الوطني الجزائري، 2020)

حيث يقوم البنك الوطني الجزائري بتقديم تسعة (09) منتجات للصيرفة الإسلامية مصادق عليها، وتتمثل في خمسة منتجات استقطاب هي: الحساب الإسلامي للودائع تحت الطلب، الحساب الجاري الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي للشباب "القصر" وحساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد. وكذا أربع منتجات تمويلية تتمثل في: المرابحة العقارية، المرابحة للتجهيزات، المرابحة للسيارات وكذا الإجارة. حيث يقدم البنك الوطني الجزائري للأفراد (03) صيغ للمرابحة وهي: المرابحة للسيارات، والمرابحة للعقارية وكذا المرابحة لاقتناء تجهيزات، حيث تسمح للزبون باقتناء السلعة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك بقيام البنك باقتناء السلع أو العقار لدى وكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه من الطرفين. ويستفيد الزبون من سقف تمويل على الشيء المراد اقتناءه وهو كالتالي: (البنك الوطني الجزائري، 2020)

- الاستفادة من تمويل يصل إلى غاية 85٪ من سعر السيارة لمدة تتراوح بين 12 و60 شهرًا؛
- الاستفادة من تمويل يمكن أن يصل إلى غاية 90٪ من قيمة العقار لمدة تصل إلى 40 سنة؛
- الاستفادة من تمويل يمكن أن يصل إلى غاية 90٪ من سعر التجهيزات، لمدة تتراوح بين اثني عشر (12) وستة وثلاثين (36) شهرا.

كما يقدم تمويل "الإجارة" والذي يتمثل في عقد إيجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بتمليك) يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، تتعلق بمعدّات وتجهيزات منقولة، دائمة غير قابلة للإتلاف. حيث يقوم البنك باقتنائها لدى الممونين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون في نهاية هذا العقد، ويرفع الزبون صيغة الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدّات (إجارة منتهية بتمليك). ويتم منح هذا التمويل كالتالي: (البنك الوطني الجزائري، 2020)

- حدود التمويل: يمكن أن يصل التمويل إلى 90٪ من قيمة الشيء المراد تمويله وكحدّ أقصى 25.000.000 دينار جزائري؛

– مدة التمويل: الإيجارات ثابتة وكل ثلاثة أشهر، موزعة على مدة أقصاها 05 سنوات دون أن تكون أقل من سنتين.

4.5. النافذة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر:

يعتبر بنك الخليج الجزائر أحدث بنك خاص برأسمال أجنبي في الجزائر، وتم افتتاحه في مارس 2004 من خلال مساهمة ثلاث بنوك دولية رائدة هي: بنك برقان، بنك تونس العالمي، البنك الأردني الكويتي، والتابعة لشركة المشاريع الكويتية (KIPCO) حيث كانت المساهمة برأسمال قدر بـ 1.600.000.000 دينار جزائري، مساهمة كل بنك بنسب 60%، 30%، 10% على التوالي. (بنك الخليج الجزائر، التقرير السنوي، 2004)

إلى جانب الممارسات المصرفية التقليدية يقوم بنك الخليج الجزائر بتقديم تمويلات مصرفية متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث بدأ تقديم هذا النوع من المنتجات سنة 2008، متمثلة في منتجين مصرفيين إسلاميين هما: صيغة المرابحة وصيغة السّلم، بهدف جلب المزيد من المدخرات من المتعاملين الذين يرفضون التعامل بالفائدة، حيث يقدم بنك الخليج الجزائر منتجاته الإسلامية على ثلاث فئات، تتمثل في توجيهها حسب الزبائن، فهناك ما هو موجه للأفراد، للمهنيين وكذا المؤسسات. بالنسبة للأفراد فيخصص لهم بنك الخليج الجزائر نوعين من المرابحة هما: (بنك الخليج الجزائر، 2020)

– **مرابحة سيارتي:** هي عقد تمويل يشمل شراء وبيع السيارة الجديدة أو دراجة نارية مصنعة أو مجمّعة في الجزائر بسعر التكلفة بالإضافة إلى هامش ربح معروف ومتفق عليه مسبقًا بين بنك الخليج الجزائر والعميل.

– **مرابحة تسهيلات:** هو عقد تمويل يشمل شراء وبيع معدات جديدة للاستخدام المحلي يتم تصنيعها أو تجميعها في الجزائر بسعر التكلفة بالإضافة إلى هامش ربح معروف متفق عليه بين بنك الخليج الجزائر والعميل.

وبالنسبة للمهنيين والمؤسسات فيعرض عليهم بنك الخليج صيغة التمويل بالمرابحة قصيرة الأجل من أجل اقتناء معدات الإنتاج ووسائل الأشغال العامة، وكذا اقتناء وسائل النقل، بالإضافة لصيغة السّلم والتي تتمثل في عملية بيع مع تسليم مؤجل للبضائع، فيكون البنك بمثابة مشتري نقدي للبضائع ليتم تسليمها في وقت لاحق، وبالتالي سيرسل البنك طلبًا إلى عملائها بشأن كمية البضائع مقابل قيمة وفقًا لاحتياجات هذا الأخير وسيحملها في وقت واحد بموجب عقد توكيل لبيع نفس البضائع إلى أشخاص آخرين. ويوافق البائع على تحصيل ودفع مبلغ البيع إلى البنك في تاريخ محدد بالسعر بما في ذلك الهامش على النحو المنصوص عليه في العقد. (بنك الخليج الجزائر، 2020)

وسنحاول من خلال الجدول التالي مقارنة التمويلات وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مع التمويلات والقروض التقليدية الممنوحة من طرف بنك الخليج الجزائر.

الجدول (01): القروض التقليدية والتمويلات الإسلامية لبنك الخليج الجزائر (2008–2016)

السنة	القروض التقليدية (مليون دج)	نسبة الزيادة %	التمويلات الإسلامية (مليون دج)	نسبة الزيادة %	المجموع (مليون دج)
2008	10464	/	1088	/	11552
2009	12656	120.95	1711	157.26	14367
2010	14707	116.20	2597	151.78	17316
2011	24202	164.56	5181	199.5	29383
2012	35414	146.32	8343	161.03	43757
2013	42769	120.80	12108	145.10	54877
2014	50888	119.00	13708	113.20	64596
2015	40764	80.10	17209	125.54	57973
2016	51267	125.76	17955	104.33	69222

المصدر: (بنك الخليج الجزائر، التقارير السنوية، 2009–2016)

من خلال الجدول (01) نلاحظ أن التمويلات الإسلامية الممنوحة ببنك الخليج الجزائر والمتمثلة في صيغتي المرابحة والسّلم في تزايد ملحوظ، إذ أن الزيادة وصلت لحد 199.5% في سنة 2011، بالإضافة إلى أن نسبة نمو التمويلات الإسلامية أكبر من نسبة نمو القروض التقليدية، وهذا ما يجعل البنك يفكر ويسعى لتوسيع العمل المصرفي الإسلامي وذلك بتقديم منتجات أخرى متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية على غرار المرابحة والسّلم.

6. خاتمة:

تحتاج عملية تقديم البنوك التقليدية للمعاملات والمنتجات المصرفية الإسلامية إلى مجموعة من المتطلبات والإجراءات القانونية والتشريعية وكذا التنظيمية، وذلك لاختلاف طبيعة العمل المصرفي التقليدي عن نظيره الإسلامي، الأمر الذي يعرقل ويؤثر على رغبة البنوك التقليدية تبني الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن خلال دراستنا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كالآتي:

- **النتائـج:**

– ترجع فكرة تقديم المنتجات الإسلامية في البنوك التقليدية إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية في مطلع السبعينات، إلا أن هذه الفكرة لم تطبق إلا عندما أدركت البنوك التقليدية مدى نجاح البنوك الإسلامية وتزايد الإقبال عليها؛

– تختلف الأسباب التي تدفع بالبنوك التقليدية لتبني العمل المصرفي الإسلامي من بنك لآخر، فمنهم من لديه أسباب عقائدية، ومنهم لأغراض ربحية واقتصادية؛

– يقتصر العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر على البنوك الأجنبية، فنجد بنك البركة الجزائري وكذا مصرف السلام، بالإضافة إلى بعض البنوك التقليدية التي فتحت نوافذ إسلامية كبنك الخليج الجزائر بالإضافة إلى البنك الوطني الجزائري ولا تزال في بدايتها؛

– تعتبر النافذة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر كنموذج ناجح يمكن الأخذ به من قبل البنوك الجزائرية.

التوصيات:

– ضرورة نشر الفكر المصرفي الإسلامي من خلال المؤتمرات العلمية والأيام الدراسية وكذا الندوات العلمية حول البنوك الإسلامية والتوعية بأهمية ما تقدمه من معاملات ومنتجات موجهة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

– الأخذ بالتجارب العالمية في مجال الصيرفة الإسلامية للاستفادة منها في عملية التطبيق؛

– عدم المماطلة في عملية تبني الصيرفة الإسلامية من البنوك الجزائرية بما أن بنك الجزائر أعطى الموافقة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي.

7. قائمة المراجع:

- سليمان ناصر. (2006). تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر. مجلة الباحث (4).
- سعيد المرطان. (2005). تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية. المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي. جامعة أم القرى.
- شهاب أحمد سعيد العزعزي. (2012). إدارة البنوك الإسلامية (المجلد الأول). عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- عائشة عوماري. (2018). أثر المنتجات المصرفية الإسلامية على النتيجة المالية للبنوك الإسلامية. مجلة العلوم الإسلامية والحضارة .
- عبد الرزاق بوعيطة. (2018). واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9 (3).
- عبد المنعم محمد مبارك، و محمود يونس. (1996). اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- عدنان محيرق. (2017). التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2 (10).
- عمر زهير حافظ. (مارس, 1998). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية. مجلة الأموال .
- فريدة معارفي، و صالح مفتاح. (2014). نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات. المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، 4 (3).
- فهد الشريف. (2005). الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية. المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي. جامعة أم القرى.
- محمد الطاهر قادري، و آخرون. (2014). المصارف الإسلامية: بين الواقع والمأمول. بيروت: مكتبة حسن العصرية.
- محمد بوجلال. (1990). البنوك الإسلامية. المؤسسة الوطنية للكتاب.
- محمد جعفر هني. (2017). نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (12).
- محمد سعيد سلطان،، و آخرون. (1989). إدارة البنوك. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- محمود حسين الوادي، و محمد حسين سمحان. (2012). المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- منال عبد الرحمان الغبشاوي. (2018). التمويل المصرفي الاسلامي وأثره على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي والتنموي في السودان. المصارف الاسلامية بين فكر المؤسسين وواقع التطبيق. اسطنبول.
- هايل طلطوش. (نوفمبر, 2015). خصائص المصارف الإسلامية. مجلة المحاسب العربي (32).بنك البركة الجزائري. (2020): *https://www.albaraka-bank.com*
- البنك الوطني الجزائري. (2020). موقع البنك الوطني الجزائري. *https://www.bna.dz/ar*
- الجريدة الرسمية. (24 مارس, 2020). النظام 20-02. (العدد 16).
- بنك الجزائر. (2018). الملتقى الأول للتمويل التشاركي. الجزائر: قصر الثقافة.
- بنك الخليج الجزائر. (فيفري, 2020). *https://www.agb.dz/categorie/Financement.html*
- بنك الخليج الجزائر. (2016-2009). التقارير السنوية.
- بنك الخليج الجزائر. (2004). التقرير السنوي.
- مصرف السلام-الجزائر. (2020). من الموقع: *https://www.alsalamalgeria.com/ar/accueil.html*